تأمُّلات

محمد عبدالماجد العريقي

دعوة للهدوء

وسط هذه العلاقات المتداخلة والمعقدة في هذا الزمن، اصبحت الاهواء والامزجة والعشوائية تعكر صفو الحياة العامة،

واصبح المرء يشعر ان الازعاج يطاله من كل اتجاه وعبر مختلف الممارسات والتصرفات، من البيت الى الشارع، الى اجواء العمل، الى درجة انك في بعض الاحيان، ترغب في اطلاق صرخة مدوية تقول فيها (اسكتوا .. اهدأوا).

لماذا هذا التوتر والفوضى؟

انه غياب النظام العام الذي يتحكم في ايقاعات الحياة .. الى جانب ذلك وهو الاهم تجاهلنا او استخفافنا أو عدم فهمنا للقوانين التي تشرعها المؤسسات الدستورية.. وابقائها يتيمة دون فاعلية أو تفعيل عامل رئيسي لهذه الاشكالية.

في الدول المتقدمة والمتطورة، الانسان مسؤول عن تصرفاته داخل منزله، اما خارجه فهو محكوم بنظام وقانون متفق عليه ومحترم، وهذا ما نفتقده.

فهناك من يحاول ان يفرض طبعه الخشن والسخيف الذي يتعنتر به داخل بيته وعلى اهله على منهم خارج اطاره الخاص، وكأن كل شيء يخصه، ومن هنا تبرز مظاهر الفوضى والاستهتار.

إذاً نحن بحاجة الى تكريس ثقافة احترام النظام والقوانين العامة، ليس فقط احترامها بل التمسك بها ورفعها وتطبيقها لكبح جماح سلوك وتصرفات وانانية المستهترين والغوغائيين.

الشعوب تنظم علاقاتها الهادئة وفق مفاهيم مكتسبة مرسخة بالقانون.

وأصبحت الثقافة القانونية متوارثة عبر مختلف الأجيال، ويعيشها الصغير والكبير، وتُعلّم على مستوى المدارس وتهتم بها منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وينفذها كل إنسان وهو يعبر الشارع أو يقود السيارة أو عند الإلتحاق بأي عمل خاص أو عام فيعرف ما له وما عليه، ويعرف حدود حريته.

وهناك أيضا ما يعرف بالجرم القانوني عندما يخالف المواطن أو المسؤول القانون ويكون مصيره المحاكمة والعقاب الرادع، وليس هناك ما يبرر الجهل بالقانون فـ«القانون لا يحمي المغفلين» وكل شخص لا بد أن يتحمل تبعات تصرفاته.

أنا هنا اتساءل فعلا: لماذا لا تكون هناك مواد خاصة بالثقافة القانونية على مستوى المدارس والجامعات فلا يكفي فقط أن يكون طلاب كلية الشريعة والقانون أو الحقوق هم الذين يهتمون بهذا الموضوع بحكم تخصصاتهم، ويكفي أن تصدر القوانين بقرارات ويقرها مجلس النواب ويصادق عليها رئيس الجمهورية؟ لا بد أن تنشر وتنظم لقاءات وورش عمل مع أصحاب العلاقة والأطراف المعنية بتنفيذها.

هناك الكثير من المثقفين نقول المثقفين قبل الأميين يمارسون أعمالا مخالفة للأنظمة والقوانين حتى على مستوى الأسر، فالعنف الأسري وقضايا الطلاق والميراث والقوانين المجتمعية الأخرى لا أحد مطلع عليها.. وتكون النتيجة هذه الإرباكات والحياة العشوائية.. وهذا ما يتطلب الاهتمام بالثقافة القانونية قضية ملحة من الآن وعبر القنوات.

19alariky@gmail.com

المخاطر.. واستنهاض قوى الحداثة

منير أحمد قائد

يمثل إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر ٢٧ ابريل ٢٠١١م ونجاحها أهم الضمانات الآنية لتحجيم المخاطر القائمة والمتوالدة التي تواجه وطننا اليمني والناجمة عن تراكم أخطاء واختلالات أسهمت في ارتكابها وافتعالها كل أدوات المنظومة المجتمعية بطابعها السياسي والثقافي والعقدي والاجتماعي والاقتصادي بمستويات متفاوتة،

وأنتجت أسباباً ذاتية وموضوعية لبروز هذه المخاطر كما تبينها معطيات الواقع على أصعدة مختلفة إلى جانب إشكاليات تتفاقم فجرتها ظواهر سلبية وتغذت من مؤثرات داخلية وإقليمية وخارجية وبعضها تطورت إلى مستوى تحديات ماثلة ونتيجة قصور وضعف في الأداء المنتظمي العام وكذا التأثيرات والانعكاسات السلبية في واقع المجتمع للمشكلات الموضوعية في جوانب الاقتصاد، الانفجار السكاني، الثقافة، الخدمات، شحة الموارد، إضافة إلى بقية المشكلات القائمة المفتعلة نتيجة الفعل الخاص والعام مثل الفساد، والتباينات التي تجاوزت روابط الانتماء والهوية الواحدة، والتمرد على الثوابت الوطنية وإفراغ الحزبية والأحزاب والتنظيمات السياسية من دورها الحقيقي تجاه المجتمع وتحول معظمها إلى كيانات تتبنى الفكر العصبوي ومشاريع العصبية بكل أنواعها، وتبين هذه المخاطر الواضحة أن ثمة أخرى كامنة في ثنايا الواقع ستبرز إلى السطح عندما تساعد الظروف الزمانية والمكانية على ذلك وجميعها تحتاج إلى وقفة تاريخية من قبل كل أبناء المجتمع وكل تكوينات وتنظيمات إدارة الشأن المجتمعي الرسمية والشعبية والتخصصية لمراجعة مسيرة البناء والتغيير وبلورة مشروع وطني تاريخي لإجراء عملية جديدة لإعادة هيكلية إدارة الشأن المجتمعي وواقع المجتمع خلال المرحلة القادمة بهدف القضاء على كافة المخاطر المهددة للوطن اليمني بإرادة شعبية موحدة تعبر عنها طليعة واعية قادرة على تفكيك حلقات هذه المخاطر والقضاء على بواعثٍ ودوافع التباينات الحادة التي بعضها فعلاً وتعبيراً تمرداً وانفصالاً عن الشعب الوطن وأخرى تعبر عن مشاريع السعي للوصول إلى السلطة وحكم الشعب بثقافة ومفاهيم ومصالح العصبيات المقيتة المتناقضة مع مصلحة الشعب، فعلى الرغم من كل إنجازات ومكاسب مسيرة التغير في الواقع على كافة المجالات والأصعدة فإن الوطن اليمني يدفع ثمناً باهظاً جراء ما يتعرض له من مخاطر بسبب الأخذ بخيارات دون أن تتوفر لها كل المقومات في الواقع الضامنة عدم نشوب مخاطر نتيجة الأخذ بها وفي مقدمتها الديمقراطية التي غدا من المستحيل التراجع عنها لكن نظامها القائم بحاجة إلى إعادة صياغة وهيكلة ضمن مشروع إعادة هيكلة إدارة الشأن المجتمعي وواقع المجتمع، ولكي يكون النظام الديمقراطي مالكاً للقدرة الفائقة بالقضاء على أي دوافع وبواعث للمخاطر في مهدها فيشكل باستمرار أهم روافد تفعيل وزيادة وتيرة مسيرة التغيير في الواقع والتحصين الدائم للوطن من أي مخاطر وهذا لن يتأتى إلا بالارتباط الوثيق بين الديمقراطية والحداثة وبناء المجتمع الحداثي الواعي لحدود العلاقة التوازنية بين مكونات الهوية والانفتاح والالتحاق بركب التطور الإنساني عبر فاعلية الفكر الوطني المتجدد المنفتح إنسانياً بتجسيد سلوكي في الواقع المجتمعي المتحرر من ثقافة الإرهاب الثقافي والفكري والعقدي والاجتماعي وثقافة الغلو والتطرف والتشدد من كل الاتجاهات الفكرية والثقافية والسياسية حتى يتمكن المجتمع من إعادة تجميع وبناء قوى الحداثة والتغيير الحضاري الإنساني فيه التي تشكل صمام أمام للوطن وخيارات أبنائه باستمرار ليكون مجتمع الحداثة والتغيير والتطور الإنساني محصناً بخياراته ومدافعاً عن سيادة وطنه وقراره الوطني ومتصدياً بقوة لكل محاولات ومشاريع الهيمنة والسيطرة عليه عبر تصدير وتوطين ثقافة العصبية والتخلف والنزعات التمزيقية ومقاومة القوانين الطبيعية للتطور والتغيير ويتعامل مجتمع الحداثة وفق خياراته بندية مع الآخرين وعدم السماح لأي منهم التحكم بأي من مسارات الواقع المجتمعي والوطني بما يحقق مصلحة أي منهم، كما أن التعامل والعلاقات الندية تحقق أهدافها عندما تكون قوى الحداثة هي الجامعة والطليعة في المجتمع وقادرة على المواءمة بين الثبات على الخيارات الوطنية لكل مرحلة ومتطلبات علاقات تبادل المصالح والمنافع مع الآخرين، وندرك أن القيادة السياسية والدولة تعي أسباب وأبعاد كل المخاطر التي تواجه الوطن وبدأت الدولة ممثلة بمعظم المؤسسات والجهات المعنية فيها في التصدي لهذه المخاطر وهو أمر إيجابي يحتاج إلى رفع وتيرة فاعلية التأصيل والتحصين وكذا دور التربية والتعليم والتوعية والتنوير إلا أن المخاطر ستستمر على المدى المنظور نتيجة تراكم أخطاء وتحديات وتفجر أزمات مفتعلة وضعف فاعلية قوى الحداثة وطغيان التأثير الاجتماعي لقوى التخلف والإرهاب الفكري والثقافي والعقدي، وهو تأثير يرتكز ويستند على عوامل ساعدت على الهيمنة والنفوذ دون أن يعبر هذا التأثير عن حقيقة القناعات والتطلعات الحداثية لأبناء المجتمع وقد آن الأوان للقضاء على هذه العوامل في إطار إعادة هيكلة إدارة الشأن المجتمعي وواقع المجتمع بما يخدم مصلحة الوطن ومستقبله المنشود في سياق التصدي لكل المخاطر وعدم السماح لها بالتمدد وإلحاق الأذى والضرر بالوطن وعبر تغيير صورة الحاضن المجتمعي الكامن ليبرز بصورته الحقيقية حاضناً للحداثة لأن كل قوى التخلف والتطرف والغلو والتشدد والتعصب هي حاضنة ومتعاطفة مع قوى الإرهاب وتشكل إعاقة أمام محاربة الإرهاب والقضاء عليه واجتثاثه من جذوره بكل أنواعه، ولكي نتصدى للعديد من المخاطر لا بد من إنهاء العلاقة التعاطفية أو الانتهازية أو غير ذلك بين قوى التخلف والتطرف وقوى الإرهاب، فهذه القوى نجحت منذ عقود مضت في إضعاف وتمزيق قوى الحداثة وها هي تطورات ومعطيات الواقع تبرهن أهمية وضرورة إعادة بناء قوى الحداثة من أجل مستقبل آمن للوطن، فلتكن مرحلة ما بعد إجراء الانتخابات النيابية القادمة والاستفتاء على التعديلات الدستورية هي مرحلة القضاء على المخاطر التي تهدد الوطن وتوفير كل عوامل ومقومات تحقيق هذا الهدف الوطني الكبير في المرحلة القادمة، لأن التحالف الاصطفافي وفق خارطته البنيوية لإسقاط النظام الوطني وعبر الانقلاب على السلطة والديمقراطية هو تحالف استدعته المصلحة الآنية بين قوى الإرهاب، التخلف، الفساد، التطرف، الاستبداد، العصبيات والانفصال، النفوذ والهيمنة والغطرسة، وهي قوى لا تتعايش مع بعضها وتعتقد كل منها أن استغلالها للمخاطر التي أنتجتها ضد الوطن سيمكنها من الانقضاض واغتصاب السلطة وتظن أنها البديل الوطني غير مدركة أن إسقاط النظام سيكون البديل هو قوى التطرف والإرهاب ولهذا لا بد أن يحصن الوطن بقوى الحداثة في إطار القضاء على المخاطر التي يتعرض لها الوطن اليمني راهناً.

KAID642@YAHOO.COM

مستيريوتايب

عبدالرحمن بجّاش

تركيا النموذج

جاءت لحظة على المتابع لم يستطع عندها ولا عند غيرها من اللحظات استعادة أنفاسه من كثرة ما تعاقب على تركيا من انقلابات عسكرية جعلت كثيرين يملّون حتى من متابعة أخبارها..

كما أدمن الناس أخبار حرب الـ (١٥) عاماً في لبنان وأخبار الدم طوال سنوات لم تنته آثارها في العراق بفعل الاحتلال.

يبدو – وهو كذلك – أن المخاض كان عسيراً، لكن المولود بدا أنه بكامل صحته الآن ويكبر طبيعياً، كانت تركيا تبحث عن نفسها.

منذ أتاتورك وهي موزعة عبر مضيق الدردنيل، بين العلمانية والإسلام والعسكر، لكن ثمة جنيناً في الأحشاء نما ببطء شديد ليخرج من رحم أمه ليقول ليس أن تركيا جزء من المحيط الذي تؤدي طرقه إلى المنطقة التي مدّت إليها نفوذها ذات مراحل، بل إن الإسلام يجرها إلى مكة أكثر من شوق بعضها إلى حيث تنتمي للعلمانية مرابع لا تريد لغير أجناس محددة أن تنتمي إليها.

وبين شباط/فبراير ٢٠٠١م وبداية العام ٢٠١١م تبدو تركيا أخرى تؤسس لزعامتها للمنطقة وتؤسس لنموذج آخر يكبر بنيانهما يوماً عن يوم.

اكتشفت تركيا من خلال حزب العدالة والتنمية أن الإسلام يمكن – لو أراد المسلمون – أن يكون النموذج الذي يسير خلفه الآخرون، لا أن يظل الإسلام محل شك وريبة، لأن مَن ذهب به إلى الغرب ذهب بأسوأ نموذج للإسلام، وهذا ما عكس صورة سيئة لهذا الدين العظيم الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية، تقدمه تركيا الجديدة خير تقديم.

يؤمن الغربيون ويروّجون أن كل الحضارات ستؤول إلى الزوال، كما بشّر فوكوياما في «نهاية التاريخ» أو غيره، لكن القصد والغرض أن يسود نموذجهم على أن يظل الآخرون أتباعاً، وهي استمرار للنظرة الاستعمارية المتعالية، نفس النظرة ليوبولد بلجيكا إلى المستعمرات في أفريقيا، حيث نظر إلى الأفريقي على أنه جنس «وضيع» لا يصلح لأن يكون إنساناً، وترى ذلك حتى في متاحفهم.

وحين تقدم تركيا عكس ما يروّجون وتظهر الإسلام كبديل لحضارتهم المادية يرفضون وبكل قسوة حتى أن تقترب تركيا من الحدود، ويبدو لي أن التصريح الأخير لرئيس الوزراء التركي، الذي طلب من أوروبا أن تقولها صراحة، هل تريد تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي أم لا؟ يصب في هذا الرفض الأوروبي والإدراك التركي.

الآن تركيا ترفع صوتها عالياً لأنها تمتلك رؤية للعالم وتقدم نفسها نموذجية بالدين الإسلامي الذي باستطاعته لو قُرئ القراءة الصحيحة أن يصبح النموذج الذي يكتسح النماذج الأخرى، فأن يكون لأي نموذج يراد تعميمه على الكون من حولنا بُعده الروحي، هنا السر الذي أدركه حزب العدالة، فحقق هذا الحضور في الداخل التركي وخارج الحدود، وأصبح الآخرون يعملون لتركيا ألف حساب، ولم تعد هي تخشى الانقلابات، فقد وجدت طريقها في نموذجها الذي اقتنع به الإنسان التركي أولاً، وتمتد خيوطه إلى المنطقة من حوله، كون الدين عاملاً أساسياً في الحياة أقسدته كنموذج سياسة مهترئة، إذا تم تطبيق النموذج التركي، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الخصائص المحلية، لَرَأَيْنا أمّة عربية تنهض من سباتها.

اليوم تركيا تدخل إلى بيوتنا مرحّبة بها من خلال انبهار الناس بطبيعتها، ونريد أن ندخل إليها من خلال البُعد الروحي للإسلام الذي يجمعنا ويمكن به ومن خلاله أن نعلن أنفسنا منطقة قوية بروحها بعيدة عن ماديات الحضارة الغربية أو ما يروّجون له من نموذج يفرض تارة بالقوة، وتارة بالتبشير، وتارة بزعزعة استقرار الدول، كما هو حاصل في العراق وأفغانستان وجنوب السودان وما يراد لمصر ولغيرها.

إن تركيا اليوم تقدم النموذج الذي يحتاجه العالم العربي، وملخصه أن الآخرين بإمكانهم أن يكون لهم نماذجهم، بإمكانهم أن يقودوا لا أن يُقادوا على طول الخط، وهو ما يوجب على العرب أن يكون لهم مشروعهم، إذا أرادوا، وبما يتعلق بالإرادة فيصيب المرء حال من الذهول والعرب ينظرون بدم بارد وعلى رأسهم جامعتهم، إلى انفصال جنوب السودان، وكأن الأمر لا يعنيهم، وما دام وقد طالب جون كيري، مرشح الرئاسة الأمريكية الأسبق وعضو الكونجرس حالياً، بأن واشنطن على استعداد لرعاية مفاوضات بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور، فيا رب سترك، فالصهيونية المسيحية وجماعة «خطة الرب» ينفذون أجندتهم من خلال الرداء المهترئ للعالم العربي، فيعيدون تشكيله كما تريد أهدافهم البعيدة، التي تخدم خططهم، ما يوجب على العرب إذا أرادوا أن يلحقوا بالنموذج التركي كشراكة مشروع لمشروع، أما خواء تجاه مشروع أصبح نموذجاً، فهي الريح التي تذر الغبار في العيون.

تركيا تأتي إلينا برئيسها ونحن نمد أيدينا إليها، نحن نحتاجها، وهي إذا أرادت – وإرادتها ماثلة – أن يكون العالم العربي بُعدها الاستراتيجي، وهذا ما يفترض أن يكون، فاليمن يمكن أن تكون حجر الزاوية، وتركيا تدرك ذلك.

وما نتمناه أن نرى تركيا شريكة لهذا العالم المحيط بها بديلاً عن عالم لا يريدها، ولا نريده نحن، يمكن لتركيا أن تكون قوية به تجاه ذلك العالم الذي لا تزال نظرته إلى مَنْ حوله من وحي استعمار خرّب كل الحدود ورسم جغرافية نراها اليوم تدار بعقلية المستعمر في مقابل ضياع مشروع نريد له أن يعود، ولا بأس أن يأتي من تركيا مستلهمة خصائص هذه المنطقة.

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com

إعلان